جامعة عباس لغرور – خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق–السنة أولى ماستر خاص

الإجابة النموذجية لامتحان مقياس نظام الملكية

جواب السؤال الأول: معايير التمييز بين الأملاك الوطنية العمومية والخاصة(3ن)

1-معيار طبيعة المال -2- معيار تخصيص المال للمرفق العام -3- معيار المنفعة العامة

جواب السؤال الثاني:الطابع المزدوج للتصنيف في تكوين الأملاك الوطنية (5ن)

يعتبر التصنيف طريق مزدوج لتكوين الأملاك الوطنية،فهو من جهة طريق لتكوين الأملاك الوطنية العمومية،وفقا للمادتين 27 و 28 من القانون 90-30 المعدل والمتمم يكون الإدراج في الأملاك الوطنية العمومية إما عن طريق تعيين الحدود أو على أساس الاصطفاف أو على أساس التصنيف.فللتصنيف إجراء يهدف إلى إدراج الأملاك الوطنية ضمن الأملاك الوطنية العمومية، كتصنيف المواقع والأماكن التاريخية والطبيعية ذات الأهمية الوطنية.ومن جهة ثانية يعتبر إلغاء التصنيف طريق لتكوين الأملاك الوطنية الخاصة.وهي العملية العكسية لعملية التصنيف ويتضمن إنزال الملك العمومي إلى درجة الأملاك الوطنية الخاصة بسبب فقدان هذا الأخير للوظيفة أو الأهمية التي صنف من أجلها ضمن الأملاك الوطنية العمومية .

جواب السؤال الثالث: الإطار القانوني للتعليمة مع التأسيس القانوني (12ن):

خص المشرع الأملاك الوطنية بحماية شاملة لجميع مشتملاتها مهما كان نوعها،كما لعب القضاء الجزائري دورا في استرجاع الأملاك المعتدى عليها،تأتي هذه التعليمة في إطار الحماية القانونية الإدارية للأملاك الوطنية. إذ تنص المادة 190 من المرسوم 427/12 على ما يلي "لا تمنع الرقابة التي تقوم بها إدارة أملاك الدولة،أنواع الرقابة الأخرى التي تمارسها بمقتضى القوانين والتنظيمات،مؤسسات التفتيش و الرقابة وهيئاتهما التي تعمل كل منها في حدود اختصاصاتها حسب الإجراءات المقررة لهذا الغرض".يتضح من هذه المادة،أن الرقابة على تسيير الأملاك الوطنية لا تختص بها إدارة أملاك الدولة فحسب،وإنما مدها المشرع إلى أجهزة رقابة خارجية مستقلة ومحايدة،وهذا ما يجد أساسه في الدستور الجزائري أولا(م170 من التعديل الدستوري لسنة1996) وكذا المادة24 من قانون الأملاك الوطنية.